بالعربي الصريح

محترفو التشويه

علي عبد السادة

نجح مجلس محافظة بغداد في اختزال الحريات بالخمور واقتراف تشويه المفاهيم بلغة الترهيب، لكنني اشك في انه يدرك مخاطر تطويق وجهة بناء الدولة المدنية.
حتى تلك المفاصل المهمة في كتابة التاريخ لا تبدو في مكانها الصحيح في هذه البلاد. بامكان النافذين والماسكين بخيوط اللعبة العراقية توجيه الانظار الى الصورة الخاطئة.
عادة المنقلبين على شعارات الامس اجتزاء النصوص واختراق الدستور وتأويل الحاجات وتحويل المصالح الى تهم ونزوح الى الفجور.
لذا فان معارك من قبيل الدفاع عن الحريات لا تبقى في اطار الجدل الصحي.
هؤلاء محترفون في تحريفها، انهم يمتلكون القدرة على ارسال اشارات مقلقة؛ فمثلما يطمئنون جمهورهم، من منظور فئوي، على انهم يدافعون عن (مصالحه)، يرهبون ويخيفون الطرف المعني بالصراع ويحاولون ان يصوروه طارئا غريبا عن المجتمع، على امل التراجع.
هذا (السلاح) الشاذ المنخرط في معارك كتابة التاريخ يكشف حقيقة القوى الصاعدة الى صناعة القرار، يزيح الستار عن قوى لا تحبذ الحوار، لا تتعايش مع المختلف، بل لا تراه مواطنا بمعنى انها لن تمنحه الحقوق ولا تعتبره موجودا. وبالتوازي مع افعال الاقصاء هذه تضخ هذه القوى في العقل الجمعي لجمهورها فكرة إلحاد المدافعين عن الحقوق المدنية، وبامكانها اباحة دمائهم، الامر لا يكلف سوى كلمة مشحونة بالعصبية ومتلبسة بالايحاءات المخيفة.
وإلا كيف نقرأ سلسلة اشارات بدأت من النية بـ"زلزلة الارض تحت اقدام المدى" مرورا بنعتها بالموبوءة واخرها الدعوة الى منع الصحفيين العاملين فيها من السفر. كل هذا لان (ثلة) مثقفين اعربوا، فقط، عن قلقهم، من دكتاتورية مغلفة بالقانون.
لا يحتاج المدافعون عن الحريات العامة الى الجزم بان اغلاق نوادي الترفيه ليست قضيتهم. ولا يحتاجون، ايضا، الى القسم بانهم لا يروجون الى المجتمعات المنحلة الغارقة بمسالك الرذيلة والجريمة والخطايا؛ فالدولة المدنية التي يقسمون على الدفاع عنها لا تعني الفوضى. مطلقا ليسوا بحاجة الى كل ذلك.
لو ان مجلس بغداد قنن، بضوابط تضمن التطبيق الكامل للدستور، ظاهرة النوادي ومنع دخول القاصرين وازاح مواقعها بعيدا عن دور العبادة والمحال السكنية، لن يكون هناك مبرر لانتقاد مثل هذا القرار، وكما يقول المسؤولون في المحافظة ان دعاة الحملة يتذرعون بأي شيء للهجوم عليهم.
الحقيقة ان جمهورا واسعا ممن دافع عن الحريات لا يرتادون النوادي، وان اقلاماً سطرت من اجل الحريات لا يعرفون الخمر ولايقربونه، وان حدث اختزال الحوار بهذه الجزئية فما ذريعة تلك المجالس بقانونية حظر الموسيقى واغلاق السيرك. الامر بالنسبة اليهم حلم كبير عادت اليه الحياة منذ سقوط نظام صدام، ان نحيا جميعا في (دولة القانون).
(الدولة) بمن صعد الى مقود صناعة هويتها الراهنة، تفصح عن مستقبل شاحب يضرب المواطنة عرض الحائط بذراع مقطوعة من الدستور.
بامكان النافذين في هذه البلاد تطبيق القانون عبر تأويله وحشد الجمهور عبر اخافته من الاخر، والترويج للمدنية عبر اقصاء أهم عناصرها وان تكون المواطنة مفهوما منعزلا لا يأتي الا على قياس جمهور وان شكل الاغلبية الساحقة.
الشكل الحقيقي في ازمة الحريات ان الطرف القامع لها والمتمثل اليوم بمجالس المحافظات يلعب بالالفاظ ويحور المفاهيم من باب الفذلكة. وهو الامر ذاته الذي جعل صناع القرار يقولون انهم يطبقون القانون لكنهم اسلاميون. هذا مخرج محترف لعدم تطبيقه.
تحريف المواقف والرؤى المدنية يذكر الرأي العام بحوادث يسطرها الجدل السياسي العراقي يوميا، فمن يشتكي من المحاصصة يتهم بالركض وراء حصة منها. ومن يرفع الصوت عاليا ضد الفساد يتهم برغبته بصفقة كبيرة ليسكت.
دون شك فان جزءا كبيرا من تشويه حملة الحريات لا يخرج عن هذا السياق.
هكذا يحرف مسار الجدل الثقافي في العراق، طرف بريء يصون حلم المدنية، واخر محترف يشوه مقاصد البناء والتقدم. وما بينهما (ثلة) بيضاء يزداد يأسها من الغد.

القانون لا يعوض البديل من خارج المحافظة ■ المفوضية تدعو "المتضررين" اللجوء إلى الاتحادية

مقعد البولاني يشعل الخلاف في "وحدة العراق"

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

يدور الخلاف هذه الفترة داخل اروقة ائتلاف وحدة العراق حول مسألة ترشيح جواد البولاني كنائب بديل عن علي الصجري والذي اسندت اليه وزارة الدولة لشؤون الخارجية.
ففي الوقت الذي تصر فيه الاطراف التي تبنت هذا الترشيح على ان الكتل السياسية هي صاحبة الحق في الترشيح دون النظر الى المحافظة التي ينتمي اليها، يوجد في الجانب الاخر رأي تمثله الحكومة المحلية في صلاح الدين ومنظمات المجتمع المدني فيها والتي خرجت بتظاهرة يوم امس تعلن تمسكها بالقانون في احقية المحافظة بالمقعد، كون الصجري مرشحها ومن يخلفه يجب ان يكون من نفس المحافظة.
قانون استبدال اعضاء مجلس النواب رقم ٦ لسنة ٢٠٠٦ المعدل بقانون رقم ٤٩ لسنة ٢٠٠٧ حسم الامر فقد اعتبرت المادة الاولى منه تبوء عضو المجلس منصباً في رئاسة الدولة أو مجلس الوزراء أو أي منصب حكومي آخر، سبباً من اسباب انتهاء العضوية، الامر الذي يتطلب ترشيح شخص اخر بدلا عنه، وهو الامر الذي تحدثت عنه المادة الثانية، فالفقرة الثانية منها نصت على "اذا كان المقعد الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي، فيعوض من الكتلة التي ينتمي اليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة وفي حالة استنفاد اسماء المرشحين في محافظة ما، فعلى الكيان المعني تقديم اسم مرشح آخر على ان يكون من بين من رشحهم الكيان ضمن القائمة الانتخابية في محافظة اخرى ومن الذين سبق للمفوضية ان صادقت على ترشيحهم"، "وبالنظر الى هذا النص مع ما لدى ائتلاف وحدة العراق من مرشحين في محافظة صلاح الدين، فيبقى حقها في ان يكون المقعد من حصتها لاسيما وان قانون الانتخابات رقم ١٦ لسنة ٢٠٠٥ المعدل بقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٩، حدد هو الاخر حصة محافظة صلاح الدين فلا يجوز التجاوز على حصتها في المقاعد البرلمانية" يقول الخبير القانوني طارق حرب في تصريح لـ"المدى" امس.
ويرى حرب اذا ما اقيمت الدعوى امام الجهات القضائية للنظر في مدى قانونية هذا ترشيح البولاني كنائب بدلا عن الصجري فأن حظوظ كسب الدعوى ستكون كبيرة، كون استبدال البولاني بالصجري يبتعد وبشكل كبير عن القوانين ذات الصلة.
من جانبها شددت المفوضية العليا للانتخابات وعبر الناطق بأسمها قاسم العبودي على ان مسألة شغل المقاعد الشاغرة في مجلس النواب تخضع الى قانون استبدال اعضاء مجلس النواب المذكور سلفا.
اكد العبودي في تصريح لـ"المدى" ان مفوضيته ليست لها علاقة بمسألة استبدال النواب، كون مهامها تنتهي بعد معرفة الفائزين في الانتخابات، مبينا انه يحق للمتضرر من هذا الامر اللجوء الى المحكمة الاتحادية العليا كي تنظر في شكواه وتصدر قرارا في هذا الخصوص.
بيد ان عضوا في تحالف الوسط التي تنضوي تحتها وحدة العراق، اكد على ان القوانين نصت على وجوب ان يكون الترشيح من داخل المحافظة لا خارجها، الا انه يشدد في الوقت نفسه على وجود اتفاق بين الكتل السياسية ان تصبح ترشيح المقاعد الشاغرة وفق ما تتمخض عنه الرؤى السياسية لا القانون، في اشارة الى ان هذا الامر اصبح عرفا يعمل به.
يشار الى ان القوانين العراقية بمجملها اعترفت بتطبيق العرف اذا ما تحقق فيه الشرطان المادي وهو التكرار والمعنوي وهو الشعور بالالزام على ان لا تتعارض مع النصوص الدستورية او التشريعات القانونية التي تصدر من المجالس التشريعية الاتحادية والمحلية، بالاضافة الى الانظمة والتعليمات والقرارات التي تصدر من السلطات التنفيذية.
عمر الهيجل وهو قيادي في الحزب الاسلامي في اتصال هاتفي مع "المدى" امس، يرمي باللائمة على الجهات القائمة على التظاهرات التي تندد بترشيح البولاني خلفا للصجري لمجلس النواب، ويقول "كان الاجدر بالقائمين على هذه المظاهرات التوجه لقياداتها السياسية كونها من اتفقت على ترشيح البولاني".
وخرجت تظاهرات في محافظة صلاح الدين، امس الثلاثاء، تطالب بما وصف بحق المحافظة الدستوري والقانوني في ان يكون النائب من أهلها.
رئيس مجلس المحافظة عمار يوسف حمود اشار وفي تصريح لـ"المدى" ان عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني في المحافظة خرجت يوم امس في تظاهرة سلمية، من اجل المطالبة بحقها في المقعد النيابي الشاغر، موضحا ان هذه التظاهرة ليس لها علاقة بشخص البولاني كونه شخصية وطنية –حد قوله– انما الامر يتعلق بحق المحافظة القانوني، مبينا ان كلاً من الحكومة المحلية ومواطني المحافظة يرفضون اي تجاوز على حق المحافظة في مجلس النواب.
وفي السياق ذاته رفض اعضاء في ائتلاف وحدة العراق من صلاح الدين بالتجاوز الدستوري على حق محافظتهم في المقعد النيابي.
اذ اشار عضو وحدة العراق عن محافظة صلاح الدين كامل محمد في اتصال هاتفي مع "المدى" امس، ان المحافظة في طور رفع دعوى امام المحكمة الاتحادية العليا لغرض ارجاع الحق لمحافظة صلاح الدين، معربا عن تفاؤله في ان تنصف هذه المحكمة المحافظة من خلال ارجاع المقعد النيابي لها، مبينا ان علي الصجري ابدى هو الاخر اعتراضا على ترشيح شخص اخر من خارج المحافظة.
وكان تيار الشعب المنضوي في ائتلاف وحدة العراق طالب باستبدال النائب جواد البولاني الذي شغل احد مقاعد البرلمان خلفا للنائب علي الصجري بشخصية أخرى من التيار، مؤكدا أن حصول البولاني على احد مقاعد البرلمان مخالفة دستورية.
وقال النائب عن تيار الشعب عدنان الجبوري في تصريحات صحفية ان وزير الداخلية السابق جواد البولاني شغل مقعدا برلمانيا بديلا عن النائب علي الصجري الذي حصل على منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية، موضحا ان النائب الصجري ينتمي لتيار الشعب وممثل عن محافظة صلاح الدين، ويجب أن يحل محله شخص من المحافظة ذاتها.
وشهدت جلسة مجلس النواب الثامنة عشر التي عقدت، أمس الاول، أداء اليمين الدستورية للنائب جواد البولاني كبديل عن النائب علي الصجري الذي شغل منصب وزير الدولة للشؤون الخارجية.
وأضاف الجبوري أن البولاني ينتمي إلى حزب آخر هو الحزب الدستوري وممثل عن محافظة أخرى ليس محافظة صلاح الدين، واصفا ترشيح جواد البولاني لعضوية البرلمان بالمخالفة للدستورية.
وتابع الجبوري أن قبول هيئة رئاسة البرلمان بترشيح البولاني مخالف للمادة ٤٩ من الدستور العراقي والتي تنص على أن يكون لكل ١٠٠ ألف نسمة مقعد برلماني واحد، فيما تضم محافظة صلاح الدين مليونا و١٠٠ الف شخص. مطالبا هيئة رئاسة البرلمان بإعادة الحق لأهله وقبول ترشيح شخصية أخرى من تيار الشعب بدلا عن البولاني، بحسب قوله، مهددا باللجوء إلى المحكمة الاتحادية في حال عدم إبدال البولاني، مؤكدا ان البولاني لم يرشحه شخص آخر وإنما رشح نفسه باعتباره رئيسا للكتلة رغم أن القوانين لا تسمح بذلك.

منظمات تحمل البرلمان والحكومة مسؤولية حماية العاملين في العراق

٢٠١٠ أقل سوءاً للصحافيين

□ متابعة/ المدى

في وقت لا يزال العراق من الدول الاشد خطورة على الصحفيين برقم يتجاوز الـ ١٢٧ شهيدا منهم، قتل ١٠٥ صحافيين على الاقل خلال ممارستهم عملهم في ٣٣ بلدا خلال ٢٠١٠ وهو عدد ادنى من حصيلة ٢٠٠٩ حسب احصائيات نشرتها الاثنين منظمة "برس امبليم كامبني" غير الحكومية ومقرها في جنيف. واوضحت المنظمة في بيان ان سنة ٢٠١٠ كانت "اقل سوادا" من ٢٠٠٩ التي قتل خلالها ١٢٢ صحافيا لا سيما في مجزرة في الفيليبين استهدفت مرشحا الى الانتخابات المحلية. الا ان حصيلة ٢٠١٠ مرتفعة مقارنة بعدد الصحافيين القتلى سنة ٢٠٠٨.
واعرب الامين العام للمنظمة بليز لمبن في البيان عن الاسف "لان المجتمع الدولي لم يجد بعد طريقة تضع حدا" لهذه الظاهرة. وقال "ما زالنا نفتقر الى آليات فعالة للتحقيق سريعا وملاحقة مرتكبي تلك الجرائم".
وقال البيان ان المكسيك وباكستان هما البلدان الاكثر خطورة لوسائل الاعلام.
وقد قتل ١٤ صحافيا في المكسيك في مواجهة عنيفة بين السلطات وعصابات المخدرات ومثلهم في باكستان سقط معظمهم في المناطق الحدودية مع افغانستان خلال ٢٠١٠. وارتقت هندوراس الى المرتبة الثالثة بمقتل تسعة صحافيين، يليها العراق بسبعة صحافيين.
وما زالت الفيليبين (ستة صحافيين قتلى) وروسيا (٥) وكولومبيا (٤) تعتبر من البلدان الاكثر خطورة بالنسبة لوسائل الاعلام.
كذلك قتل صحافيان في افغانستان حيث ما زال اثنان من مراسلي قناة فرانس٣ محتجزين منذ سنة تقريبا شرق افغانستان حيث ينتشر عدد من القوات الفرنسية. وانتقدت الجمعية التي تناضل من اجل معاهدة دولية خاصة لحماية الصحافيين في مناطق النزاعات "مقتل صحافي تركي بيد قوات الامن الاسرائيلية في المياه الدولية عندما كان متوجها الى غزة".
وفي خمس سنوات دفع ٥٢٩ صحافيا حياتهم ثمنا لمهنتهم حسب المنظمة.
ويعتبر العراق (١٢٧ قتيلا) والفيليبين (٥٩) والمكسيك (٤٧) وباكستان (٣٨) الدول الاكثر خطورة، وجمعت هذه الدول الاربع اكثر من نصف الصحافيين القتلى في العالم خلال السنوات الخمس الماضية.
وكان مرصد الحريات الصحفية طالب مجلس النواب العراقي والحكومة والجهات القضائية المسؤولية القانونية والاخلاقية لحماية الاعلاميين وتوفير الظروف الامنة لممارسة عملهم بحرية كاملة بدون قيود او تدخل وحمايتهم والعمل الجاد لملاحقة الارهابيين الذين تورطوا في قتل الاعلاميين وتحويلهم للعدالة لينالوا جزاءهم العادل والغاء تلك العبارة غير المسؤولة والتي تنسب اليها المئات من حالات الاختطاف والقتل وهي "جهات مجهولة".
ودعا ايضا الى ضرورة اعادة النظر في المواد المانحة للحريات في الدستور العراقي وتضمينها عبارات صريحة وواضحة عن حرية التعبير عبر وسائل الاعلام والاتصال بكل اشكالها واتجاهاتها ورعاية الاعلام المستقل وحماية الصحفيين من الانتهاكات بكل انواعها، والتاكيد بنص صريح بانه لايجوز للبرلمان او اية سلطة اخرى تشريع اي قانون ينتقص من حرية الراي والفكر ويقيد حرية وسائل الاعلام تحت مختلف الظروف وعد ذلك حقا طبيعيا كما نصت عليه اللوائح العالمية لحقوق الانسان.
وحمل المرصد ايضا المنظمات الدولية واولها الامم المتحدة ومنظماتها التخصصية والمنظمات المعنية بالصحافة توفير الحماية والاسناد والتاهيل المهني للصحفيين العراقيين في اطار الدعم الدولي لوسائل الاعلام في العراق وان تتحمل بجدية مسؤولية الدعم الحقيقي للصحفيين العراقيين وممارسة الضغط على الجهات الحكومية والكيانات السياسية والقوات متعددة الجنسيات، لحمايتهم من الانتهاكات المختلفة التي يتعرضون اليها، وضرورة اعادة النظر في برامج الدعم والتاهيل لوسائل الاعلام العراقية التي لم تحقق اهدافها المنشودة بعد.

ميزانية ٢٠١١ خصصت لهم ٢٠٠ مليون دولار

أبناء العراق لا يعرفون مصيرهم

□ ترجمة: عمار كاظم محمد

خلال العشرين شهرا الماضية فإن قرار انضمام ابناء العراق "الصحوات" قد تأخر كثيرا.
فميزانية عام ٢٠١٠ والمخاوف الامنية والانتخابات التي جرت في شهر آذار الماضي والفترة الطويلة التي استغرقها تشكيل الحكومة الجديدة كانت من اسباب ذلك التأخير.
وأخيرا تقدمت التحالفات الجديدة والميزانية الى الامام لكن المستقبل الذي ينتظر ابناء الصحوات يبدو اكثر غموضا من ذي قبل فمنذ نيسان من عام ٢٠٠٩ تم تجميد استخدام "ابناء العراق" وقد اوقفت وزارة الداخلية التعيين بسبب ميزانية عام ٢٠١٠ التي لم تمنح المال الكافي للمستخدمين الجدد مما ادى الى رفضها ما يقرب من ١٠٣٠٠ من ابناء الصحوات كنتيجة لذلك. وفي الشهر الذي تلا ذلك توقفت وزارة الدفاع عن ضم ابناء الصحوات استشهادا بتحسن الحالة الامنية والانتخابات البرلمانية في ٢٠١٠ كذلك فانه تم تقييد اموال المحافظات الخاصة بابناء العراق.
لجنة المصالحة الوطنية التي يترأسها زهير الجلبي هي المسؤولة عن ملف الصحوات وقد اخبر الجلبي الاسوشيتدبرس خلال شهر كانون الاول ان ميزانية عام ٢٠١١ قد خصصت ٢٠٠ مليون دولار لأبناء العراق كما ان الحكومة تخطط لرفع مخصصاتهم البالغة ٣٠٠ دولار شهريا التي كانوا يتسلمونها من الامريكان.
حينما سيطرت بغداد على ملف الصحوات تم قطع اجورهم في البداية وقد كانت المشكلة تكمن بان المسؤولين لم يكونوا متأكدين في ان الميزانية القادمة لديها فائض في الميزانية يمكنهم من دفع اجور المقاتلين السابقين الذي يتم منحهم وظائف حكومية جديدة.
وحينما تسلم العراق قيادة ابناء الصحوات وعدوا بتوظيف ٢٠ ٪ منهم في القوات الامنية والاخرين البالغ نسبتهم ٨٠٪ سيتم توزيعهم على الوزارات الأخرى او القطاع الخاص لكن زهير الجلبي قال مؤخرا انه لن يتم دمج المزيد من ابناء الصحوات الى الشرطة او الجيش على اية حال لأن التجميد من قبل الوزارتين سيستمر الى السنة الجديدة.
في النهاية سيترك مستقبل ابناء العراق لأدارة رئيس الوزراء نوري المالكي كما ان اللاعبين الجدد سيشتركون مع المالكي مثل اياد علاوي الذي سيترأس المجلس الوطني للسياسات الاستراتيجية. بعض المسؤولين العراقيين، وخصوصا من القائمة العراقية يريدون ترقية جميع ابناء العراق لكن على اية حال تبقى القيود المالية والسياسية امرا من الصعب جدا التغلب عليها. يفترض ان المقاتلين لديهم ما يكفي من المال للبقاء في مناصبهم لأدارة نقاط التفتيش وتنفيذ الدوريات لعام مقبل على الاقل لكن ربما ستكون تلك سنتهم الأخيرة.
وكان الكثير من ابناء الصحوات قد تركوا عملهم للبحث عن عمل في مكان آخر لأنهم لم يعودوا يشعرون بالامان نتيجة لهجمات الارهابيين واهمال الحكومة لهم.
وكان ابناء العراق كتنظيم هو اجراء مؤقت تم انشاؤه من قبل الامريكان لفرز الوطنيين عن الارهابيين والمقاتلين الاجانب وبعد ان انتهى العنف الذي تصاعد في البلاد بدأت الولايات المتحدة باتجاه دفع الحكومة لتزويدهم بالوظائف الدائمية. وكان العديد من السياسيين العراقيين دائما يقفون ضد تلك الفكرة لكن الاعاقة التي تتمثل في الميزانية منحتهم اخيرا العذر في الاستغناء عن العديد من ابناء الصحوات.

■ موقع: افكار حول العراق